مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة (RDSP)
2588-2309 : EISSN 2352-9806 : ISSN
المجلد : 11 / العدد : 02 / السنة : 2024 / ص ص : 209 - 225

معضلة المفاهيم والمدركات الأمنية و أثرها على مستقبل الدراسات الأمنية

Dilemma of security concepts and perceptions and their impact on the future of security studies

نوري عزيز*

- جامعة عباس لغرور -خنشلة-

البريد الإلكتروني nuri.aziz@univ-khenchela.dz

تاريخ الإيداع:25-11-2022	تاريخ القبول:25-05-2024

ملخص:

يعالج المقال إشكالية نقل المفاهيم الأمنية دون نقدها والاشتراك في بنائها وقبولها والموافقة على مضامينها ومحتوياتها، وبالتالي تصبح وظيفتا المتلقين لهذه المفاهيم التعرف على المضامين المطروحة لهذه المفاهيم ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان، لهذا فإن الانخراط وراء المفاهيم الأمنية المستحدثة والمتجددة من دون وعي ودراسة شاملة يخلق نوعا من الالتباس حول قدرة الدول الضعيفة نسبيا على تقديم مقاربة أصيلة لأمنها، وبالتالي الوقوع في ما يمكن تسميته الوعي الأمني المزيف وهذا يجعل من هذه الدول في وضعية موظفين بالوكالة لدى هذه القوى بحيث تصبح تدافع عن أمنهم من حيث تعتقد أنها تدافع عن أمنها، وقد خلص المقال إلة نتيجة رئيسية تربط مشكلة المفاهيم وعدم الاجتماع حولها وكيفية بنائها بتعقد مستقبل الأمن العالمي أكثر مما هو عليه اليوم إذا لم يتم تدارك هذه الأزمة المفاهيمية في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية والتي تلقي بارتدادات خطيرة على كل المكونات والكيانات المشكلة للنظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الدراسات الأمنية؛ الدراسات الاستراتيجية؛ مركزية المفاهيم؛ المدركات الأمنية.

Abstract:

The article aims to clarify the problem of transferring security concepts without criticism, participating in their construction, accepting and approving their contents and, and thus the recipient's functions for these concepts becomes to identify the contents proposed for these concepts and try to benefit from them as much as possible. It is ambiguous about the ability of relatively weak states to provide an authentic approach to their security, and thus fall into what can be called a false security awareness. This is a major result that links the problem of concepts and the lack of meeting around them and how to build them with the complexity of the future of global security than it is today if this conceptual crisis in the field

of security and strategic studies is not remedied, which throws serious repercussions on all components and entities forming the international system.

Keywords: Security; security studies; strategic studies; centrality of concepts; Security Perceptions.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

يمثل مفهوم الأمن عنصرا ناظما لفهم تطور كل الحقول المرتبطة به من حيث المعنى والوظيفة والمدلولات التي يقدمها الفواعل أو المختصون في هذا المجال، على غرار حقلي الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية اللذان يعالجان جزءا معتبرا من إشكاليات علم العلاقات الدولية بشكل عام، غير أن مفهوم الأمن هو المحدد للأساسي لفهم هذه المجالات كونه العنصر الأساسي في تشكيلها وبنائها، كما كان هذا المفهوم هو أساس عملية فك الارتباط بين المجالين نهاية القرن الماضي حيث تكثفت الدراسات حول تعميق وتوسيع مفهوم الأمن الذي تجاوز البعد الذي كانت تقدمه الدراسات الاستراتيجية بكونه مرادف لأمن الدولة الصلب بكل تجلياته، وهنا تبرز قوة المفهوم والوظيفة التي يؤديها في بناء المجالات والأطر الفكرية المرتبطة به إضافة إلى التطبيقات التي تسنحب على المدلول المعطى لهذا المفهوم، ومن المفاهيم الأمنية المختلفة والمعبرة على مدلول واحد وهو تحقيق الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته تبقى المشكلة الأساسية هي كيفية النظر إلى المفهوم الذي يتحول إلى معطى أمني أو مدرك أمني تبنى من خلاله السياسات العامة للدول بشكل عام، الأمر الذي يجعل من المدركات الأمنية المبنية على المفاهيم المشتركة محددا أومتغيرا مستقلا لتحقيق نجاعة في حقلي الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية التي تعتبر حجر الزاوية في بناء أي سياسة أمنية عامة لأية دولة، على هذا الأساس تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر مشكلة المفاهيم والمدركات الأمنية على تطور مضامين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية؟

كما يمهد الموضوع لاختبار الفرضية الموالية: يمكن تحقيق مستويات متقدمة من الأمن على مستوى النظام الدولي والنظم التابعة له إذا تم التركيز على قضية توحيد المفاهيم والمدركات الأمنية بين الفواعل المشكلة للنظام الدولي.

وقد تم الارتكاز أساسا على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد معالم العلاقة المعقدة بين المفاهيم الأمنية ومدركات تفسيرها بين الفواعل المختلفة، وكذا تقديم العناصر التحليلية المرتبطة في شكل متغيرات مستقة وتابعة للظاهرة الأم وهي ظاهرة الأمن.

ولمعالجة الموضوع يمكن الاعتماد على الخطة التالية:

المقدمة

1-العلاقة بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية ومفهوم الأمن

2-إشكالية تحولية مفهوم الأمن

3-إشكالية مركزية المفاهيم الأمنية

4-إشكالية منشأ التهديدات الأمنية

5-مستقبل الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية في ظل إشكالية المفهوم والتطبيق

الخاتمة

1- العلاقة بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية ومفهوم الأمن

من بين مجالات الدراسة المشكّلة لعلم العلاقات الدولية والتي تتميز بالتطور والتعقيد، نجد مفهوم ومجال الدراسات الأمنية، الذي عرف توسعا كبيرا على غرار توسع مفهوم الأمن، خصوصا منذ ما يعرف بنهاية الحرب الباردة من حيث توسعت أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري والتركيز على الجانب الاجتماعي واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، ولكن الأهم في هذه النقطة هو فك الارتباط بين نوع آخر من الدراسات ذات الأهمية الكبرى في العلاقات الدولية، وهي "الدراسات الإستراتيجية" التي تخلق علاقة جدل من أوجه التداخل والاختلاف بينها وبين الدراسات الأمنية،وكذا مسألة من يحوي الآخر.

بشكل عام تمثل الدراسات الإستراتيجية دراسة رهانات الأمن و التهديدات التي قد تؤدي إلى استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسة وليست أهداف عسكرية، وهي كذلك تدرس عملية مزج الموارد وحشدها والتي تشترك في تحقيق موقف معين أو أهداف أو غاية إستراتيجية، وبعد لذلك إستراتيجية لكل من طرفي الصراع يقابل بها الطرف الآخر، وبهذا يصبح الصراع بين الإستراتيجيات نيابة عن منتجيها، مما يعطيها الدور الفاعل بالانتقال من مرحلة الإدارة إلى مرحلة الفاعلية.[1]

كما تعنى الدراسات الإستراتيجية بدراسة التكتيكات التي تعتبر وسائل وقائية، غير أن استخدام القوة هي التي تمنح الإستراتيجية خصوصيتها، تعتبر القوة محصلة لكل المقومات المادية والمعنوية وما يفره التطور التقني للدولة، والتي تتم توظيفها في إطار الإستراتيجية الشاملة لتحقيق أهدافها المختلفة، كما أن القوة تتداخل مع بعض المفاهيم كالنفوذ والسلطة والإقناع والإجبار والإكراه أو التسلط والإلزام.

وتعتبر الرهانات التي تدرسها الدراسات الإستراتيجية ذات أبعاد محددة لتحقيق أهداف الأمن:[2]

*عوامل تخص الأمن.

*التعامل مع العوامل المتغيرة والاستفادة منها.

فالدراسات الإستراتيجية تمثل حقلا مميزا في دراسة العلاقات الدولية، والتشديد هنا يكون على مناهج الأمن وكيفية الحصول على وتسيير الأمن عبر استراتيجيات الأمن والسلم والتهديدات العسكرية وغير العسكرية التي قد تقود إلى اللجوء إلى القوة العسكرية،وفي هذا التعريف تحتفظ الدراسات الإستراتيجية بما هو تاريخيا خاصية لها، كالدفاع والسباق نحو التسلح والعقائد العسكرية ونزع السلاح،كما تتقاسم مع حقل العلاقات الدولية مفاهيم أخرى مثل:الأمن والدبلوماسية والتحالفات وتوازن القوى والصراعات...، كما تهدف الدراسات الإستراتيجية إلى توضيح العوامل التي تسهل تؤخر أو تمنع اللجوء إلى القوة، كما يعطي لحقل التحليل كل معناه ويميزه عن بقية مجالات العلاقات الدولية.[3]

---

[1] محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2004م، ص 148.

[2] العزاوي مهند، الإستراتيجية بين المستوى والتطبيق،مركزالشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، على الرابط، https://bit.ly/2Jl6XZK (آخر اطلاع: 2020/03/22).

[3] محمود حيدر،السيادة الدولية في تحولات العولمة:السيادة المغلولة،مجلة شؤون الأوسط،العدد100،نوفمبر2004،ص50.

حيث ترتبط الإستراتيجية بالأمن كمفهومين مترابطين يجب التفريق بينها كما يقول ريتشارد باتس Richard Betts وقوام هذا التمييز أن الأمن يشمل أيضا عوامل وجوانب غير عسكرية ولكن كل سياسة أمنية تقتضي اهتماما خاصا بالحرب و الإستراتيجية، وذلك من خلال:

- من حيث المستوى هناك استراتيجية عليا أو شاملة وإستراتيجية عسكرية أو عملياتية، ضمن الإستراتيجية العسكرية توجد استراتيجية برية وبحرية وجوية، أما من حيث المجال هناك استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وغيرها، ومن حيث المدى فقد تميزت الإستراتيجية بأنها شاملة ومحدودة أو مرحلية ومن حيث طريقة الوصول إلى الهدف فهناك استراتيجية مباشرة وغير مباشرة.
- تختلف الاستراتيجية العليا للدولة من حيث السلطة القائمة عليها، ومن حيث مستواها ومداها ووسائلها، فالقيادة السياسية والعسكرية في الدولة هي التي تتولى الاستراتيجية العليا في حين تعتبر الاستراتيجية العسكرية ضمن نطاق النشاط العملي للقيادة العسكرية العليا، والاستراتيجية العليا هي التي تقدر وتحشد وتنمي كافة الإمكانات والطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية قصد تحقيق أهداف السياسة الأمنية أو البعض منها

في نفس السياق قد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأعلى أي الإستراتيجية العليا الشاملة بمفهوم السياسة أو قد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأدنى، أي الإستراتيجية العسكرية أو العملياتية بمفهوم التخطيط أو الشؤون الإدارية، فالسياسة الأمنية هي التي ترسم وتحدد الهدف الذي تسعى الأمة أو الدولة لتحقيقه سواء بالسبل العسكرية أو سواها، في حين تعتبر الإستراتيجية الأمنية العليا الأداة التنفيذية للسياسة الأمنية أي أنها السياسة في مرحلة التنفيذ أو السياسة في مرحلة الحركة العنيفة أو القابلة للعنف.

على هذا الأساس فإن مفهوم الأمن هو العنصر الناظم للعلاقة بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية، فتوسيع مفهوم الأمن انسحب على توسيع مجال ونطاق الدراسات الأمنية بعدة مستويات وعدة قطاعات، كذلك بالنسبة للدراسات الاستراتيجية التي انفصلت مفاهيمها الأساسية عن الجوانب العسكرية والخطط الحربية فقط وارتبطت بمجالات أوسع كارتباطها بالاقتصاد والإدارة والتحليل الاستراتيجي وغيرها من القطاعات الموصوفة بالاستراتيجية.

2- إشكالية تحولية مفهوم الأمن.

من المتعارف عليه أن الثابت في الظواهر الاجتماعية عامة والظواهر الدولية خاصة هو التغير والتحول، فطبيعة ظاهرة "الأمن" لا تخرج عن هذا الإطار، أي أنها تتميز بالتغير والتطور سواء من حيث المفهوم ومستوياته أو من حيث مصادر التهديد والمخاطر التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الظاهرة الأمنية، ومنه فإن ارتباط الدراسات الأمنية بمفهوم "الأمن" في علاقة طردية يجعل هذه الدراسات تتطور بتطور مفهوم "الأمن" وتحوله أو توسعه.

فعادة ما يربط مفهوم "الأمن" بنظرية الدولة الحديثة والتي من مهامها الأولى توفير "الأمن" والحماية لمواطنيها وذلك بما تمتلك من وسائل وحق الاستعمال الشرعي لوسائل العنف والإكراه لوضع حد للفوضى، غير أن مفهوم "الأمن" وفي محاولة تحديده يتطلب المرور بثلاثة مقاييس أساسية لأي محاولة لتعريفه وهي: [1]

*المحافظة على القيم المركزية.

*غياب التهديد ضد هذه القيم.

[1] Edward A .Kolodziej, Security and international relations, New York, Cambridge University Press, first edition,2005..p105.

*صياغتها لأهداف سياسية.

1.2 المحافظة على القيم المركزية.

يؤكد أرنولد وافرز Arnold Wolfers على أن القيم المركزية المكتسبة للمجموعة توضح العلاقة بين الجوانب الذاتية والموضوعية للأمن،فقضية القيم المركزية تحدد هذه الجوانب.

-**الجانب الذاتي:**غياب التهديد ضد القيم المركزية.

-**الجانب الموضوعي:**غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم،"الإستقلال والسيادة والرفاه و..".

غير أن الإشكال في هذه القضية هو "من يحدد هذه القيم"، التي تختلف بين الفواعل في إدراكها لها، فإدراك الدول المتقدمة لمسألة القيم المركزية يختلف عن إدراك الدول المتخلفة، مثل:الرفاه والمستوى المعيشي المتطور هو من القيم المركزية ذات الأولوية والتي يجب المحافظة عليها لدى مجتمعات دول الشمال، على عكس الدول المتخلفة التي ترى في الرفاه عبارة عن هدف بعيد المنال والقيمة المركزية الأهم هي الحفاظ على الاستقلال والبقاء، وكذلك تختلف الوسائل التي تستعمل للحفاظ على هذه القيم بين الفواعل والتي تعود بالأساس إلى إمكانيات كل دولة في إدراك وكيفية الحفاظ على هذه القيم.[1]

وكما يوضح Michel Dilon على الترابط بين جانبين أساسيين،الأمن واللاأمن،فـ"الأمن" مفهوم مزدوج لا يعني وسيلة للتحرر من الخطر وإنما وسيلة لجعله محدودا،بما أن الأمن أوجد الخوف فإنه يقضي بضرورة القيام بإجراءات مضادة للحكم واحتواء وإقصاء وتحييد الخوف بوضع كل الوسائل والإمكانيات للحفاظ على القيم المركزية.

2.2 غياب التهديد ضد القيم المركزية المكتسبة.

يؤكد باري بوزان Barry Buzan أن العمل على التحرر من التهديد هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبر معادية لها، وذلك بمحاولة الدول إيجاد الوسائل الكفيلة بمحاصرة التهديدات والقضاء عليها،وإذا كان الأمن يعني غياب التهديدات والانعتاق هو تحرر الأفراد والجماعات من المخاطر، فالحرب أو التهديد بها يمثلان واحدة من هذه المخاطر إلى جانب، الفقر والفشل التربوي والقهر السياسي و... الانعتاق والأمن هما وجهان لعملة واحدة، إنه الإنعتاق وليس القوة والنظام.[2]

فالانعتاق هو التحرر من الخوف بوجود تهديدات تهدد القيم المركزية للمجموعات على اختلاف مدركاتها لهذه القيم والوسائل المستعملة للحفاظ عليها، ومنه كما يقول بوزان فإن التحرر من التهديدات هو غيابها ضد القيم المركزية المكتسبة والتي تمثل في أدنى حد لها خط القاعBottom line، والذي لا يجب النزول تحته كشرط للبقاء وللحفاظ على هذه القيم.[3]

3.2 صياغة الأهداف سياسية.

إن أشكال العنف التي تمثل أعلى تهديد لأي سياسية أمنية مرتبطة بالقيم المركزية ،اتسعت وتحولت من الحروب بين الدول لتشمل أنواعا مختلفة من الصراعات الداخلية والمناهضين العابرين للحدود، ولكن أيضا عدم احترام القوانين الداخلية وانتشار الجريمة وغيرها، فالهدف الأمني لأي حكومة وطنية بالدرجة الأولى هو حماية مواطنيها وحقوقهم ضد

[1] خديجة عرفة ،الأمن الإنساني:المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، 2009.ص25.
[2] Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheat sheaf, 1983, pp.218
[3] Ibid.p219.

كل أشكال الاضطرابات من وجود حد فاصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، [1] كون هذه السياسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المركزية التي تعمل على صيانتها.لذا فإن أي محاولة لدراسة الأمن يجب أن تأخذ الأهداف السياسية التي تحددها هذه المكونات أي القيم المركزية وغياب التهديد حولها، يجب أن تصاغ ضمن استراتيجيات ذات أهداف سياسية تخص الدول[2] ،ما أكدت ذلك وثيقة الأمن القومي الأميركي الصادرة عام2000 والتي افتتحت بعبارة"لنحمي ونطور رفاه الأميركيين في أمة واحدة وحرة"، ومن خلال هذه العبارة يتأكد إلى أن الأهداف السياسية المصاغة من القيم المركزية يجب أن تحدد في إطار استراتيجيات أمنية، وذلك لكون الظاهرة الأمنية تابعة لجملة من التحولات والمظاهر التي تؤثر بشكل عام على مضمون "الأمن".

من خلال هذا، يتأكد وجود إشكالية جد معقدة حول تحديد القيم المركزية الواجب حمايتها أو تعريف الأمن من خلالها، فهل تحددها الدولة "النظام السياسي"، أو المجتمع أو الأفراد أو جماعات المصالح، فكل هذه الفواعل قد لاتستطيع الاشتراك أو التشارك حول معنى أو مدرك القيمة المركزية التي يدور حولها مفهوم الأمن بشكل عام، ففي بعض الأزمات نجد تراجع الدولة كفاعل أساسي في إيجاد حلول ومخارج مقنعة للتحولات التي قد تحدث في مجتمع ما وتترك المجال واسعا أمام الفواعل الأخرى كالمنظمات المحلية أو الدولية، مثل الأزمات الصحية والأمراض المتنقلة شديدة العدوى، وفي سياق آخر تعود الدولة كفاعل منفرد في قيادة تحديد مفهوم الأمن إذا تجاوزت الأزمات قدرة الفواعل الاخرى على تخطيها أو المساهمة في حلها، مثل ما حدث في الأزمة الاقتصادية 2008 التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي جعل من الدولة أساس إعادة الاقتصاد العالمي إلى الاستقرار عبر الاجراءات التي اتخذتها أغلب حكومات الدول الكبرى بضخ مئات المليارات من الدولارات لإعادة تحريك الاقتصاد العالمي، فهذا التحرك لضمان جزء من الأمن أو بعد من أبعاد الأمن وهو الشق الاقتصادي لم تستطع باقي الفواعل الأخرى الاضطلاع به.

إن إشكالية تحولية مفهوم الأمن ومنه مجال الدراسات الأمنية تؤثر بشكل كبير على فهم الواقع الأمني الدولي والواقع الأمني لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام الدولي، ويمكن تحديد مرتكزات هذه الإشكالية عبر النقاط التالية:

- التغير والتطور والاختلاف في تحديدالقيم المركزية
- التحولات الدولية المستمرة في شتى المجالات الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية
- التغيرات في بنية النظام الدولي خصوصا في أدوار الفواعل المشكلة له والأبعاد التي تمكنها من النشاط فيها
- ارتباط مفهوم الأمن بالمنظومات القيمية يؤدي إلى الاختلاف في تحديد القيم الواجب المحافظة عليها والتي في الغالب تكون متصادمة أو متصارعة خارج المنظومة القيمية الواحدة.

لهذا، تبقى إشكالية تحولية مفهوم الأمن من بين الإشكاليات المعقدة جدا في مجال الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية كونها تبقى المتحكم في درجة فهم واستيعاب التحولات الأمنية والجيوسياسية في النظام الدولي، فالإشكال عادة لا يطرح حول مفهوم الأمن بحد ذاته، وإنما حول المضامين التي تعطى له و التي ترتبط عادة بأولويات كل دولة، و برؤيتها و تحديدها للمخاطر و التهديدات التي تهدد أمنها الوطني.

[1] الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مسوياته وصيغه وأبعاده،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008،ص15.

[2] محمود شاكر سعيد و الحرفش خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية،مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الاولى، 2010،ص16.

على هذا الأساس، فان استجابات الدول لمدلولات مصطلح الأمن تختلف من دولة لأخرى، و بالتالي طريقة التصرف تجاهها، فإن سلوكياتنا ما هي إلا انعكاس لأفكار نؤمن بها و لمدلولات ألفاظنا، حازت نوعا من الإجماع، ثم استقرت في الذاكرة الجماعية، و عليه فإنه ربما نفس الشئ ينطبق على سلوكيات الدول، فمفهوم التحول الأمني قد يعني لبعض الدول، مجرد تغير في الأولويات، و بالتالي التحول مرتبط بمستوى الأمن وليس جوهر الأمن، لأن هذا الأخير قد وفرت مستلزماته و مقتضياته منذ زمن بعيد.[1]

3. إشكالية مركزية المفاهيم الأمنية.

إن المركزية العلمية الغربية* المتمثلة تحديدا بالولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، من منطلق رفض المنطق الممارس أن كل منظومة علمية أو ثقافية أو فنية يجب أن تكون خاضعة لمعايير الغرب بحجة التفوق العسكري والعلمي المفرغ حقيقية من المعاني والقيم الإنسانية، والتي يُلجأ غالبا للتبشير بها كأداة تغطية للممارسات السياسية الساعية إلى تلبية الاستراتيجيات التي تحولت في شكلها إلى وجوه اقتصادية أكثر نعومة مما ساهم في نشوء تيار حقيقي تلمس مدى فراغ وخواء الغرب من هذه القيم، فبدأت محاولات لإصلاح الخلل في المنظومة الفكرية والقانونية والتعليمية والثقافية لاسترجاع هذا الدور الإنساني بعد أن علا صوت المنطق الاستهلاكي والتجاري، وهيمنة ثقافة التشيؤ في المجتمعات الغربية كما تنص عليه دراسات لوكاتش وجولدمان وتيري إيجلتون ونعوم تشومسكي.

كما تأتي هذه الرؤية بناءا على معطيات ملموسة ولاسيما بعد أن بدأت مظاهر التأزم تظهر في العالم الغربي، ابتداء من الخواء الفكري والروحي الذي تعاني منه المجتمعات الغربية مرورا بالمشاكل البيئية كتغير المناخ الذي يهدد العالم، وانتهاء بالأزمات الاقتصادية ، وكذا الحروب السيبرانية والبيولوجية التي تنطلق وتظهر في كل فترة زمنية، هذه المحاور الثلاثة تبرز الجانب الحقيقي لأي حضارة جاء العطب فيها نتيجة لخلل ما في البنية الفكرية والفلسفية، والتي تبناها الغرب لقرون عدة حين عملت تبني سياسية البنى الرأسمالية كنماذج منجزة وكخيار وحيد، وبناء على ذلك انتهت بنتيجة حتمية لمعنى الأفول الحضاري لأمة تعمل على تنحية الآخر، ومحاولة فرض قيمها الحضارية على أمم وشعوب وأخرى بحجة نشر الحضارة. والحضارة هنا مفهوم فضفاض ومشكل، فمن يحددالمفاهيم وخصوصا الأمنية منها ومعانيهاوأشكالها؟ وهل يمكن أن تكون مجموعة من الحروب الكونية، واستخدام السلاح الذري وتدمير البيئة واحتلال الشعوب ومحاولة القضاء على الثقافات المحلية جزء من إشكالية مركزية المفاهيم الغربية؟[2]

---

[1] جهاد عودة ، الصراع الدولي :مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، جمهورية مصر العربية، 2005 ،ص53.

[2] رامي أبوشهاب،**نحو تجاوز مركزية الثقافة الغربية** ،**مجلة الكلمة**، العدد 25 يناير،2009، على الرابط: https://bit.ly/2UjRD5F (آخر اطلاع: 2020/03/20)

* فرنان بروديل يقول:»منذ أبد الآبدين أوما يقارب ذلك، كان هناك شرق متوسطي آهل بالسكان وغني بحضارته القديمة جداً، وتنشطه صناعات كثيرة، وعالم غربي . تماشياً مع المبدأ نفسه للغزو الروماني . أوغرب بعيد إذا أردنا Far West «وهوغرب متوحش وربما غير مثقف». اذاً هكذا كانت البداية في تصوير الذات بالمقارنة مع الآخر وهي ليست بالضرورة مقارنة إيجابيّة بل في كثير من الأحيان منحازة كما سوف يظهر لنا في بحثنا هذا الذي تكمن غايته في الكشف عن أطياف المركزيّة الأوربيّة اوالغربيّة (Eurocentrism)، ونجد أنّ هذا يتحقق في التحليل والكشف عن الدلالة التي يحتويها مفهوم المركزيّة وهذا يتطلب تحديد الدلالة اللغويّة والاصطلاحيّة، ثم إحصاء السمات التي يمكن إجمالها في تلك الظاهرة الثقافيّة، المجتمع الغربي، فهذه المرحلة مهمّة في اكتشاف أبعاد تلك الظاهرة وتبيان الوقائع التي من الممكن رصدها وهي تعبر عن تلك الظاهرة أوتعدُ محكومةً بالسلوك النفسي والثقافي ذاتهِ،الذي يمكن البحث عنه في الأصول أوالممارسات الثقافيّة، وتبيان الأصول التي تعتقد أنّها أصولها، ثم كشف الممارسات التي تحكم جملةً من النظريّات الثقافيّة ذات أبعاد عرقيّة في نظرتها إلى ذاتها وتميزها من غيره

كما نجد أن التوظيف الأيديولوجي للعولمة التي تمارس سلطة أخلاقيّة وسياسية على الواقع الذي نعيشه كثير من الدراسات التي تحاول نقد ما بعد الحداثة من خلال ربطها بالتمركز الغربي المعاصر، لكنّ هناك دراسات تحاول التميز بينها وبين الحداثة أومشروع الكونياليّة، وترجع عوامل الرفض للحداثة؛ بفعل ما كانت قد أحدثته إرادة القوة الغربيّة التي حاولت وتحاول الهيمنة؛ لهذا كانت هناك ردود فعلٍ اتجاه الحداثة وما بعدها خلقت مزيداً من العوائق أمّا الاتصال وتبادل الأفكار بين الغرب والشرق وهذه دعت الشعوب في النهاية إلى اتِّخاذ مواقف وهي تؤكد الهويّةَ وبذرائع المحافظة على الأصالة والهويّة ظهرت ردود أفعال مناهضة للتغيرات الاجتماعية والقيمية، ففي ظل توترات تجتاح العالم، وقوى إمبراطورية تريد إعادة تشكيله طبقًا لرؤاها ومصالحها، لجأت كثير من المجتمعات إلى الاعتصام بنفسها، وبقيمها، وبثقافتها، وذلك في رغبة ملتبسة من الحمايّة الذاتية، ومن الطبيعي أن الرغبة في صيانة الذات ستؤدي إلى درجة من الانقطاع عن جملة التحولات الجارية في العالم، فيحل الرفض محل القبول، ويسود الخوف بدلاً من الأمان، والريبة مكان الطمأنينة، وتندلع نزاعات ثقافيّة بموازاة الصراعات العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وتصبح الحروب نوعا من صراع الأفكار والثقافات، هذا السلوك خلق ثنائية بين الغرب والشرق فالغرب يتمثل في السيطرة والإقصاء والاحتقار والحقد أوالرفض من الآخر يمثل أحد اتجاهات الثقافة الغربيّة، بالمقابل في الشرق هناك شعور جماعي عميق، بأننا، دائما ضحية هذا الآخر، كل هذا كان لابد وأن يدفع إلى مراجعة نقدية لهذه الصور التي نشكِلها عن الآخر سواء كانت غربية أو شرقية، ولعل هناك تيارات كثيرة حاولت من أن تقيم تجربة العلاقة بالغرب وتمثلاتهِ عن الشرق وهو ما يدخل «الاهتمام بالمكان، والإزاحة عن المكان ملمحاً رئيساً من ملامح آداب ما بعد الكونيالية، وهوما يعني هنا ظهور أزمة خاصة ما بعد الكونيالية تتعلق بالهوية والاهتمام بتطور أو استعادة علاقة فعالة بين الذات والمكان لتحديد الهوية، تلك المراجعة سواء كانت غربية أو عربية ، وهنا يرتفع الصوت بضرورة إنتاج معرفتنا الخاصة كما لا يقتصر هذا التصور على أصحاب المواقف المناهضة بل يخص أيضا أصحاب المواقف العصرانية الذين يدعون إلى تبني الأُنموذج الغربي بوصفه أنموذجا للعصر كله، والتصور المنهجي الثاني يتخطى استعمال المعرفة كهوية للبنى المجتمعية التاريخية التي أنتجتها.[1]

في السياق ذاته، إننا نعيش اليوم توسيعا لمفهوم الأمن بفعل العولمة بمختلف أبعادها، و يعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي، أما التحول الأمني الأخر هو تحولات القوة، إن القوة لم تعد ترتبط بالعامل العسكري بل تتعداه إلى التكنولوجيا التعليم، النمو الاقتصادي، الاتصالات، الاعتماد المتبادل المعلومات خلق المفاهيم ونشرها، التحكم في الإعلام بكل أشكاله وهذا كله في ظل نظام يفتقر إلى سلطة عليا لفض النزاعات ، يبقى العامل العسكري وسيلة فعالة لحماية الدول نفسها ، لكنه لم يعد كافيا بسبب طبيعة التهديدات ، فالقوة العالمية اليوم تؤسس وتبني على مصادر هي من قبيل القوة اللينة، "الجذب الثقافي التحكم في المؤسسات الدولية، نشر معايير معينة .....كما تقوم على مصادر ملموسة القوة الصلبة أو العتادية ،وكما نلاحظ في عالم اليوم أن الولايات المتحدة هي الوحيدة تمتلك كل مصادر القوة بشقيها الملموس و غير ملموس.[2]

[1] عامر عبد زيد الوائلي ، صورة الآخر الحضاري 'نقد الاستعلاء في المركزية الغربية'، **مجلة الاستغراب**، العدد 10، السنة الرابعة،شتاء 2018، على الرابط: https://bit.ly/3amNgMW (آخر اطلاع: 2020/03/19)

[2] المرجع نفسه.

ومن هذه المفاهيم كذلك الأمن اللين، ويعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل "عدم الاستقرار" و "التطرف" و" الإرهاب "و "المخدرات" و "الهجرة غير الشرعية" و "الجريمة المنظمة"، بينما يقصد بالأمن الصلب التهديدات المباشرة أي العسكرية.

إن خطر نقل المفاهيم والتعريفات الأمنية دون نقدها وتمحيصها والاشتراك في وضعها يعني قبولها والموافقة على مضامينها ومحتوياتها، وبالتالي تصبح وظيفتا المتلقين لهذه المفاهيم والتعريفات التعرف على المضامين المطروحة لهذه المفاهيم و محاولة الاستفادة منها قدر الإمكان، إما عن طريق تجميع عناصرها أو عن طريق الوصول إلى تعريف يجمع مختلف توجهاتها ومضامينها، وعليه فإن الانخراط والانجرار وراء المفاهيم المستحدثة والمتجددة من دون وعي ودراسة شاملة يخلق نوعا من الالتباس حول قدرة الدول على تقديم مقاربة أصيلة لأمنها، وكذلك مدى إدراكها لما يطرح علميا وأكاديميا ومحاولة الاستفادة منه وبين ما يستبطن من أولويات ومصالح القوى الكبرى، وبالتالي الوقوع في ما يمكن تسميته "الوعي الأمني المزيف"، وهذا يجعل من الدول الأقل مشاركة في تطوير حقل الدراسات الأمنية في وضعية موظفين بالوكالة لدى هذه القوه بحيث تصبح تدافع عن أمنهم من حيث تعتقد أنها تدافع عن أمنها بشكل أو بآخر.

4. مفهوم الأمننة وإشكالية التطبيق.

تؤكد مدرسة كوبنهاغن أن التهديدات الأمنية مبنية اجتماعيا "**Socialy constructed**" في إطار تعريفي لعملية تسمى "الأمننة"، ومع ذلك تؤكد المدرسة في إطار نظرتها المشككة في فرص نجاح الأمننة بعيدا عن إطار "الدولة"، كما تبرز أن الأمن يظهر من خلال "الفعل" أي أنه "فعل خطابي" متفاعل اجتماعيا من المفترض أن يشكل دلالات اجتماعية .

وعلى هذا الأساس، فإن الأمننة هي عبارة عن عملية تظهر فيها القضايا غير الأمنية "**Non-security issues**" مثل:" الهجرة وقضايا اللاجئين والمعاملات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية، "وتتحول إلى مخاوف أمنية مستعجلة، وبالتالي يفهم تصوير القضايا الأمنية بأنها تهديدات وجودية للكيان المرجعي عن طريق الفواعل المؤمننة المختصة، مما يولد إقرار تدابير الطوارئ والاجراءات الاستثنائية والمستعجلة.

كما يعبر الكيان المرجعي عادة عن "الدولة" لكن قد تكون كذلك الوحدات السياسية الأخرى ،والتي ينظر إليها على أنها لابد أن تبقى محمية لضمان بقائها واستمرارها، وفي هذه الحالة يتطلب التهديد: "استخدام التدابير الاستثنائية للتعامل معه".

حيث تتعامل نظرية الأمننة مع كيفية ظهور وتوزيع وتلاشي القضايا العامة في المجتمع، وأكثر تدقيقا هو حول كيفية إظهار وتقديم هذه القضايا كتهديد، فهذه النظرية تقول بأن "اللغة" ذات فعل تكويني تأسيسي حول القضايا المرتبطة بالحقيقة الاجتماعية[1]، كما يجب أن تقدم هذه النظرية للتطبيق في العلاقات الدولية، لهذا لا بد من تحديد العلاقة بين مفهومي الأمن والأمننة ضمن هذه النظرية، فطبقا لـشولز فإن الأمن مرتبط باللاأمن مثل: في غياب الأخطار يمكن تحقيق الأمن أو الحصول عليه، وعلاوة على هذا يؤكد بوزان أن الأمن لا يتحقق فقط عن طريق القوة العسكرية ويتجاوز فكرة الحرب والقوة.

[1] Therriy Balzac, Constructuvisme and securitization studies, in cavelty, M.D,& Mauer, V (eds), The Routledge Handbook of security stidies, Oxon, Routledge, 2010,pp.58.

إن الأمن في هذا السياق يعتبر "فعلا خطابيا"، أي عندما يقال الفعل فقد تم تقديمه فعلا للتطبيق، فكلمة "أمن" هي نفسها "الفعل"،[1] كما يؤكد كل من بوزان وشولز أن الأمن يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق الاستقرار في العلاقات المتوترة والمهتزة، لكن هذا الأمر في الغالب "تحقيق العلاقات الآمنة" لا يزال يميز فقط الصراعات الكبرى في العالم.

ومن هذا المنطلق، لا ينظر للأمن نفسه على أنه مرغوب فيه، لكن بالأحرى رفع طابع الأمننة لا بد أن يكون هدف كل تحرك، أي انتقال القضايا من النط الطارئ إلى النمط الطبيعي في المجال السياسي.[2]

فالأمن هنا يبنى عن طريق "اللغة و" السياقات" الخاصة وهي التي يفسرها مسار الأمننة بكل مراحله ومكوناته.

في هذا الإطار، تعتبر الأمننة أكثر حدة من التسييس، ومن المهم أن نفهم أن "عدم التسييس" يحدث إذا كانت الدولة لا تعمل على قضية " لا تخضع للنقاش العام"، علاوة على ذلك قد لا ينظر إلى هذه المسألة على أنها مهمة للدولة، ولكن المنظمات والوحدات السياسية والاجتماعية الأخرى يمكن أن تحاول إثارة هذه القضية على جدول أعمال السياسة العامة، وعلى النقيض من ذلك يعني التسييس إدماج موضوع أو قضية معينة في السياسات العامة واتخاذ قرارات حكومية مثل استثمار الموارد هنا يصبح مطلوبا، ومن ثم في إطار مرحلة التسييس فواعل الدولة تغطي قضية معينة وتعمل عليها بكل جزئياتها.

إن الأمننة مع ذلك تذهب إلى أبعد من هذا حيث يتم تصوير القضية باعتبارها "تهديدا كبيرا" "**Major threat**" يبرر "استخدام الإجراءات الاستثنائية" "**Exceptional measures**" تتجاوز الإجراءات السياسية العادية، وقد يحدث هذا كذلك إذا لم ينظر إلى أن التدابير السياسية العادية كافية لمواجهة هذه القضية، وهنا تمثل الإجراءات الأمنية إشكالية في حد ذاتها إذا تمت أمننة الأفعال الخطابية بغرض إعطاء الأولوية للمسائل الأمنية من أجل تطبيق الإجراءات المدروسة.[3]

فعند تطبيق عملية الأمننة في القطاع المجتمعي فإن الكيان المرجعي سيكون الهويات الجماعية أو الدول أو الأديان أو اللغات ....، وبما أن الهويات غير مستقرة ولكنها موضوع قابل للتحرك والتغير، فقد يكون من الصعب تحديد ما هو بالضبط التهديد، ومن الأهمية بمكان أن ينظر إلى هذه التغيرات أنها منتشرة ومتداخلة، حتى يمكن اعتبار أسباب التغيير عبارة عن تهديدات، ونتيجة لذلك إذا كان سبب التغير هو مثل: "المهاجرين أو الهويات الاخرى...، تبقى مرتبطة هنا بمدى انفتاحهم الجماعية حول الهوية المستقبلة.[4]

وعليه، فإن كل هذه النقاط المعقدة في إطار نظرية الأمننة والتي تعتبر من أعظم المساهمات في تطوير الدراسات الأمنية على الرغم من أهميتها تبقى مرتبطة بكيفية تطبيقها وتحديد منطلقاتها عن تقسيم العالم إلى أنظمة ديموقراطية تعتد الحرية كأساس لبناء مجتمعاتها وبين الأنظمة أقل حرية في هذا المجال، وهنا تكمن الصعوبة في تفسير وتطبيق هذه الأفكار في الدول ذات الأنظمة الأقل ديموقراطية كونها قد تتجاوز مفهوم الإجراءات الاستثنائية في ضايا محددة إلى استخدامها في كل القضايا المطروحة للنقاش وهو ما يفقد الأمننة محتواها من الجانب النظري وكذلك من الجانب التطبيقي الذي يشترك فيه صناع القرار أو الفواعل المؤمننة والجمهور المهتم بشكل متناسق حتى تنجح هذه العملية.

---

[1] Ibid, p59

[2] Thorsten Gomez and Thorsten Bonacker, the concept of securitization as tool for analyzing the role of human rights related civil society in Ethno political conflicts, center for conflicts studies, university of Marburg, March2007, p23

[3] Ibid.

[4] Ibid.

على هذا الأساس، تبقى نظرية الأمننة من الأمثلة الجيدة في فهم محتوى الدراسات الأمنية بشكل عام في العقود المقبلة على اختلاف القضايا المطروحة، لكن يبقى الإشكال الأساسي هو كيف يمكن الإجماع على نجاعة مفهوم أو نظرية صممت لتطبق على شكل أو نمط معين من الأنظمة أو من المجتمعات دون أخرى؟، الأمر الذي يزيد من تعقيد الدراسات الأمنية مستقبلا إذا لم تتجاوز هذه النقطة المعقدة جدا.

5. إشكالية منشأ التهديدات.

إن مفهوم الأمن يتميز بالغموض وعدم الإجماع بين الدارسين وان كان الإجماع حول الهدف الأزلي وهو بقاء الدولة، غير أن هذا المفهوم الضيق والذي يمكن توسيعه عبر تعريفات **والفرز** و **بوزان** كون التهديد مرتبط بالقيم المركزية والتحرر من الخوف لكن السؤال هو حول ماهية هذه القيم والمعايير التي تهدد خصوصا في دول العالم الثالث، والمقصود بمدركات التهديد هو كما يعرف **بوزان** الأمن، حيث يقول: أنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات والانكشاف الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه، عندها يمكن أن يعطي معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية، فاللاأمن يعكس التهديدات والانكشافات سويا، ومنه يمكن القول بأن سياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره واذا كانت الأثكشافات محددة وملموسة فإن التهديد قد يكون صعب التحديد وذلك لسببين:[1]

- مسألة الذاتية والموضوعية في التهديد ، أي استحالة قياس هذا الأخير كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري، وخوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب
- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك تظهر كنتيجة للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.[2]

في هذا الإطار يمكن الربط بين مسألة مدركات التهديد" و"هوية المهدد"، أي القيم المهددة والتي تعتبر إشكالا في حد ذاتها وتطرح أسئلة عند التطرق لمفهوم الأمن بشكل عام، أي هذه القيم التي يتعين حفظها وحمايتها: البقاء الدولتي أو الاستقلال الوطني أو الوحدة الترابية أو الرفاه الاقتصادي او الهوية الثقافية والحريات الأساسية.... أمن النظام السياسي[3]، وذلك عبر مستويين أساسيين:

1.5 المستوى الداخلي "المحلي".

إن الحديث عن مدركات التهديد حول القيم المركزية يعتبر في حد ذاته تهديدا لأمن الدولة وبقائها أي محاولة خلق وتطوير وحفظ القيم والمعايير الخاصة بالحريات الأساسية والديمقراطية ودولة القانون تعتبر مصدرا لتهديد أمن النظام وبقائه في بعض الدول ذات الأنظمة المغلقة، في ظل اختلاف مدركات التهديد والقيم المهددة بين النظام وبقائه، في ظل اختلاف مدركات التهديد والقيم المهددة بين النظام أو صناع القرار والأفراد المهتمين، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد مفهوم

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ، ص 17

[2] المرجع نفسه، ص18

[3] عميور صالح دعاس، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري: التحدي والاستجابة، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة 2008،ص74

الأمن لدى بعض الفواعل كون غالبيتها ترعى القيم الخاصة بحفظ بقائها الفيزيائي أو الضيق وهنا يبقى النظام السياسي والأفراد مهددين لبعضهما البعض في ظل اختلاف مدركات التهديد.

2.5 المستوى الإقليمي أو الدولي

إن إشكالية منشأ التهديدات الأمنية على هذا المستوى تأخذ طابعا أكثر تعقيدا كون شبكة التهديدات تزداد توسعا وتداخلا، كذلك مشكلة مدركات التهديد بين الفواعل المشكلة للنظام الدولي، فالدول المتقدمة تجعل من الدول الأقل تقدما مرجعية لمنشأ التهديدات الأمنية كون مشاكلها الداخلية بكل أبعادها تمثل أرضية مناسبة لظهور وانتشار العديد من التهديدات الأمنية في شقها المحلي والتي في الغالب تصبح مدولة في كل العالم أو على الأقل في محيطها الإقليمي مثل ظاهرة الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة بشكل عام، وفي نفس السياق تتهم الدول المتخلفة التي تعتبر منشأ لأغلب التهديدات الأمنية في نظر الدول المتقدمة تتهم هذه الأخيرة بأنها سبب تراجع دور الدولة وفاعليتها تجاه مجتمعاتها وبالتالي عدم تحكمها في الواقع الأمني داخلها، وذلك من خلال سياسات الاستعمار السابقة والسياسات التدخلية من جهة أخرى.

إن مشكلة عدم الاتفاق أو الاشتراك حول مدركات التهديد الأمنية بين الفواعل المشكلة لبناء أمني معين يمثل في حد ذاته عنصر تقويض للأمن العالمي، فالدراسات الأمنية المعاصرة تركز على مركزية المفاهيم الأمنية الغربية وتسقطها على كل مستويات الأمن، وهذا في حد ذاته يمثل نقطة ضعف في فهم مدلولات الأمن بشكل عام، فتعدد مستويات اللاأمن أصبحت سمة الحاضر و المستقبل المنظور والمجتمع الإنساني يواجه تحديات متعددة الاتجاهات لم يسبق له عبر تاريخه أن واجهها فالسياسة العالمية اليوم تواجه بأنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات التقليدية الداخلية ولكن مهددة باستراتيجيات مبتكرة وخطرة لفواعل من غير الدول كما أنها في مجملها ذات طبيعة غير عسكرية، كما أنها تفتقد لقاعدة أرضية خاصة (لإمكانية التهديد/ نهاية الجغرافيا) وبالتالي لا يمكن التعاطي معها ولا الضغط عليها فالخطر المحدق بالأمن هو اللايقين فالعدو هو ذلك المجهول والخوف والتهديد يأتي من ذلك التغير السريع الوتيرة ومن " عدو" لا تستطيع أن تراه أو تلمسه أو تحسه.[1]

فلم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة لإعلام الرأي العام. تحتاج معظم الحروب الآن إلى الهدوء السياسي لأنها الآن رأسمال شديد وإمكانات محددة أكثر.

* العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية، فتقنيات المعلومات، تحول القدرات العسكرية الموجودة، وإدارة الحروب، والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة.

* تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل"

[1] أحمد فريجة و لدمية فريجة ، الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، على الرابط: https://bit.ly/2UCF2tn (آخر اطلاع: 2020/03/20)

* العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي الالكترونيات أو البصريات، تتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعا لقرارات إعمال سلطات أخرى أو شركات وراء مجال التشريع القومي.

* تصبح تهديدات أمن الدول، أكثر انتشارا ولم تعد عسكرية بطبيعتها0

* تفرض العولمة تغييرات جذرية في الدول وتسلط الضوء على عجز الحكومات القومية عن ضبط أمن مواطنيها وسعادتهم.

* يتوصل غراهام آليسون Graham T. Allison في إطار محاولة تبيانه لأثر المتغيرات الجديدة في الأمن القومي والعالمي إلى أنه لا يمكن حل المشكلات عبر الأممية بما فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية والإرهابية والثقافية والإجرامية والتهديدات الأخرى للأمن القومي بوسائل قومية فقط، لأنها تحتاج إلى حلول تعتمد آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق حيث أن هذه التهديدات تخلق طلبا على الحكم فوق القومي ما دام يتعذر على القادة السياسيين- كمسؤولين عن مشاكل أضيق (المشاكل المرتبطة بالمجال الداخلي للدولة) معالجة ذلك.[1]

6. مستقبل الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية في ظل إشكالية المفهوم والتطبيق

إن التطور الحاصل في مجال الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية يرتكز أساسا على مساهمات المفكرين الغربيين بالنظر إلى الأسباب الموضحة سلفا أهمها المركزية الغربية في صياغة المفاهيم والمدركات الأمنية، وعليه فالنظريات المعالجة للقضايا الأمنية تبقى حبيسة للبيئة التي نشأت فيها فهل فعلا يمكنها هذا الانطواء من تحليل كل الأبعاد الأمنية في بيئات مختلفة، كما أن مدى قدرة وملاءمة النظريات الأمنية القائمة في حقل الدراسات الأمنية في تفسير الواقع الأمني الدولي الراهن تتراوح بين الإمكانية والحدود، فلقد طرح أنصار مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية مثل هذه التساؤلات حول مدى ملائمة النظريات الأمنية القائمة في الحقل على غيرهم من أصحاب الاتجاهات الفكرية المغايرة، فقد واجه المفهوم التقليدي للأمن تحديات على أكثر من صعيد، فمن جهة لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في التفاعلات الدولية، بل امتد هذا التأثير ليشمل فواعل أخرى غير الدول (المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، الشركات الأمنية الخاصة...)، ومن ناحية أخرى كشفت تحولات البيئة الأمنية عن تنوع مصادر التهديد للدولة ما عدا التهديد الخارجي العسكري الذي حظي بأولوية لدى الطرح التقليدي، هذه الأخيرة التي أصبحت تواجه مجموعة من التهديدات اللاتماثلية كالجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، التغيرات المناخية، انتشار الأمراض، وغيرها أين تكون القوة العسكرية غير قابلة لمواجهتها لأن آثارها تتعدى التهديد العسكري ذاته.[2]

إن التحدي الكبير الذي تواجهه المقاربات الأمنية هو محاولة تطوير بناء معرفي يستوعب التنوع الفكري الموجود في المدارس الأمنية، وهذا يخاطر بإمكانية تطوير المقاربة من خليط غير متناسق من المعارف التي تنتجها كل مقاربة أمنية، وهذا الأمر قد يعرقل تطوير الأطر النظرية الخاصة بكل مقاربة أمنية بشكل منفرد .

[1] المرجع نفسه.

[2] حكيم غريب، واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة، على الرابط: https://bit.ly/2JjAgeZ (آخر اطلاع: 2020/21).

كما يكمن التحدي الحقيقي الآخر في محاولة ابتكار منطق توليفي أو خيط ناظم يوجه من خلاله أنصار المقاربات هذا الهائل والمتشعب من الأفكار، والتصورات،والمفاهيم والمنهجيات، والقناعات السياسية، لذلك بدلًا من تأسيس المقاربات الأمنية على لقاءات الأشخاص يجب أن تؤسس على التقاء الأفكار والمعارف والتصورات المشتركة.

يمثل الارتباط الذي يجمع بين العديد من المتناقضات من وجهة نظر الممارسين في مجال معين أمرا معقدا جدا للدراسة والتفكيك والتفسير والتنبؤ، وهذا الأمر نجده حاصلا في الدراسات الأمنية، غير أن الجمع بين المتناقضات في تفسير واحد يحمل عدّة أبعاد مرتبطة بالظاهرة أو المجال محل الدراسة:

- **الظاهرة في حد ذاتها**

وهي نقطة الارتكاز الأساسية للانطلاق في أية دراسة سواء كانت إيجابية أو سلبية، وصفية أو تحليلة، فالظاهرة تعطي المجال الأنسب والأمثل في تحديد مسار كل الدراسات وإن اختلفت طرقها وأساليبها وتقنياتها.

- **الفاعل/ المتخصص:**

قد تدرس نفس الظاهرة التي لها نفس المكونات والمركبات والتفاعلات عبر عدة مداخل ورؤى، قد يختلف المتخصصون في تحديد معالمها وكيفية التعاطي مع مدخلاتها، والمقصود بالفاعل هنا كون الظاهرة قد لا تكون معنية بالدراسة بقدر ما هي معنية بالممارسة أو المواجهة، فهنا لا بد من الجمع بين المتخصصين لدراستها، وكذلك لفواعل أخرى بغرض تكييف مصادر وإمكانيات مجابهتها والتعامل مع مظاهرها، سواء كانت هذه الظاهرة سلبية أم إيجابية.

- **مستوى التحليل**

قد تأخذ الظاهرة عدة أبعاد تلزم الدارسين أخذها بعين الاعتبار وإلا لن تكون نتائج انخراطهم في دراسة هذه الظاهرة لها نتائج متيقن من علميتها، فمثلا: نجد أن ظاهرة الإرهاب التي تعتمد على أفراد محدّدين لتنفيذ الهجمات، غير أن هذا المستوى لا يكفي لتحليل مجال الظاهرة، والتي تتجاوزه لكي يتعدى المستوى الفردي لكل مهاجم إلى مستوى تحليلي أوسع وهو المجموعة، ثم إلى تحديدآثار الهجوم الذي قد يكون مجاله إقليمي أو عالمي، وقد تتداخل الفواعل بين الأفراد والجماعات والدول، وهنا لا بد من تكامل تحليلي يجمع كل مستويات التحليل للظاهرة المدروسة قصد الوصول إلى نتائج أكثر يقينية لفهمها بشكل أوضح .

- **المجال الزمني**

لكل ظاهرة بداية ولكل بداية أسباب أدت إلى انطلاقها في تلك الفترة دون غيرها، لهذا وجب عند دراسة أي ظاهرة الرجوع إلى منطلقاتها المرتبطة ببيئة النشأة والتفاعل، مثل النظريات المتخصصة وفي شتى المجالات نجدها حبيسة للبيئة التي نشأت فيها، و الفترة الزمانية الذي أدت إلى ظهورها حتى وإن درست ظواهر خارج بيئة النشأة، مثل النظريات المتخصصة في دراسة أسباب التخلف الاقتصادي والسياسي في بعض دول العالم نجدها في الغالب تأتي من عوالم متقدمة أو متقدمة نسبيا، فمجال دراستها مرتبط بالبيئة التي نشأت فيها الدراسة ليس بيئة الظاهرة المدروسة فعلا.

على هذا الأساس، فإن التعامل مع القضايا التي تتجاوز الطابع المحلي أو المستوى المحلي كظواهر عابرة للحدود سواء على مستوى الآثار أوعلى مستوى التعاطي معها، يوجد الأخذ بعين الاعتبار كل النقاط السابقة قصد الوصول إلى الحقيقة النسبية حول الظاهرة المدروسة، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة محلّ جدل أكاديمي فكري من جهة، وجدل سياسي أمني

من جهة أخرى، وهنا تكمن الصعوبة بل الخطورة في انتقاء الأساليب والمضامين التي يجب التعاطي معها لتفادي الأحكام المسبقة أو الاعتماد على تجارب محدودة لتفكيك شيفرة القضايا المعقدة خصوصا في الجانب السياسي والأمني.

إن الاعتماد على مرجعية فكرية واحدة في مجال الدراسات الأمنية يجعله قاصرا في الإلمام بكل جوانبه، فالنطاق الذي تغطيه الدراسات الأمنية يخضع للتوازنات التي تفرضها القوة الأولى في العالم التي تصنع القيم والمعايير والمفاهيم وتعولمها ثم تنقلها لباقي حلفائها وبدورهم ينقلونها للأطراف الأقل قوة أو أقل تطورا، وهنا يكمن الضعف في مجال الدراسات الأمنية كونها لاتغطي كل النطاق الذي من المفروض أنها صممت لأجله، فحتى القضايا والمشكلات الأمنية في دول العالم الثالث لا تعطى نفس الأهمية في الدراسة حتى وإن صممت لها بعض الأطر النظرية فهي تبقى حبيسة للبيئة وللطرف الذي أنتجها وهي في الغالب راجعة إلى هيمنة القوة الكبرى وحلفائها.

وعليه، تبقى الأسئلة الموجهة نحو المستقبل منسوجة من خلال الدراسة والممارسة المبنية على مفاهيم الأمن الدولي والهدف هنا هو جعلها أكثر وضوحًا، كما كان الحال في بعض المفكرين والأبحاث الأكثر تأثيرًا والتي تم إنتاجها في هذا الاختصاص، بشكل خاص في أعقاب انتهاء مايعرف بنهاية الحرب الباردة مباشرة، فقد قدم الباحثون عددًا من الأعمال الموجهة نحو المستقبل، والتي استمرت في التحقق حتى وقت قريب، مثل:

Barry Buzan's People States and Fear, Mearsheimer's "Back to the Future", Jervis's "The Future of World Politics: Will it Resemble the Past,"

بناء على مثل هذه الأعمال التي كانت موجهة للمستقبل الذي نعيشه اليوم، لابد من مطالبة جميع المساهمين والباحثين بالتفكير في المستقبل، الذي يمثل إسقاطا للدراسات التي تقدم اليوم، والتي يجب على المفكرين فيها الإلمام بالجوانب التي لم توفق فيها الأطر النظرية والمفاهيمية السابقة في مجال الدراسات الأمنية، حيث وفقت هذه الدراسات في تحقيق طفرة كبيرة في توسيع وتعميق المفاهيم الأمنية بشكل مهد لتطوير هذا الحقل بشكل كبير وخلقت إطارا جديدا لفهم التطورات والقضايا الأمنية الجديدة والمستحدة وكيفية مواجهتها، غير أن إشكالية التعقد الموجودة بين المفهوم وتطبيقه هي جعلت من هذه الدراسات محدودة التطبيق في كل أشكال الأنظمة والوحدات المشكلة للنظام الدولي، حيث أن هناك قضايا ومشاكل أمنية لم تستطع بناء أطر نظرية خاصة بها مثل دول العالم الثالث وفجوة مستويات التنمية غير المعقولة بينها وبين العالم المتقدم، إضافة إلى ارتباط الدراسات الأمنية بمفاهيمها ونظرياتها بالمفهوم الغربي لتطبيقات الأمن، وهو الأمر البعيد كل البعد عن التطبيق في الدول الأقل تطورا، ومما يخلق فجوة فكرية مضاعفة بين العالمين، بغض النظر عن الفواعل المساهمة في توسيع هذه الفجوة أو الفواعل المستفيدة منها بشكل عام.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن مشكلة المفاهيم والمدركات الأمنية تبقى من أهم المشكلات المطروحة ضمن القضايا الواجب الاهتمام بها قصد تحقيق الهدف الأساسي من الدراسات الأمنية والاستراتيجية وهو تحقيق الأمن بكل أبعاده ومستوياته، والتي تمثل نقطة اختلاف كبيرة بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي من جهة وبين هذه الوحدات الفواعل الأمنية الأخرى ما دون الدولة، لهذا ولتجاوز هذا المأزق في الدراسات الأمنية يجب وضع العديد من الأفكار والإجراءات حيز الدراسة والتنفيذ قصد تجاوز هذه الأزمة، ومنها:

- ارتباط الوحدات المشكلة للنظام الدولي في ارتدادات وتداعيات التهديدات الأمنية بشكل عام لابد أن يكون

عنصرا محفزا للاشتراك في إنشاء وبناء المفاهيم الأمنية وتطويرها وتطبيقها.

- مشكلة الاختلاف في المدركات الأمنية المبنيةعلى مفاهيم مشوهة للأمن من شأنها تقويض البنى الأمنية داخل الدولة وكذا مابين الدول.
- المركزية المفاهيمية الغربية في مجال الدراسات الأمنية تبقى عنصرا مثبطا لتطور هذا المجال بشكل عام

كونها تجعل من الدول التابعة بعيدة عن صياغة منظوراتها الأمنية الخاصة والتي تميزها عن المنظومة القيمية الغربية بشكل عام.

- رفع قضية إلى درجة أمننتها يمثل عملية مستمرة وشاملة ومتبادلة بين الفواعل المؤمننة والجمهور المهتم، غير أن تطبيق هذه النظرية في الدول غير الديموقراطية يمثل خطرا على المجتمع بشكل عام كونه لا يتشارك نفس مدلول التهديد مع النظام السياسي الذي قد يمثل هو في حد ذاته تهديدا لمجتمعه، فمثال مفهوم الأمننة أكبر دليل على وجود خلل في عملية التركيب بين المفهوم والتطبيق أو الممارسة.
- عدم المشاركة والاشتراك في بناء وصياغة المفاهيم الأمنية بين المنظومة القيمية القائمة داخل كل وحدة من وحدات النظام الدولي وكذا بين المنظومات القيمية بين هذه الوحدات جعل من مستقبل الدراسات الأمنية مرهون بما تقدمه المركزية القيمية الغربية في هذا المجال وهو ما يجعل تطور هذا المجال مشوها كون لا يعنى بمضامين الأمن في الوحدات الدولية التي لم تشارك أصلا في بنائها أو صياغتها، والتي تؤثر على أنماط بناء السياسات العامة الأمنية للدول الهشة أو الأقل تقدما.

قائمة المراجع:

أولا. باللغة العربية:

الكتب:

1. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .
2. محمود شاكر سعيد و الحرفش خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية،مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الاولى، 2010
3. نعمان جلال محمد، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2004م،
4. عرفة خديجة، الأمن الإنساني:المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،مركزالدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، 2009.
5. عودة جهاد، الصراع الدولي :مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا،جمهورية مصر العربية، 2005

المجلات:

1- حيدر محمود ،السيادة الدولية في تحولات العولمة:السيادة المغلولة،**مجلة شؤون الأوسط**، العدد100، نوفمبر2004.

2- عبد الله الحربي سليمان ،مفهوم الأمن مسوياته وصيغه وأبعاده،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008،

مو اقع الانترنت:

1- أبوشهاب رامي ، **مجلة الكلمة**، العدد 25 يناير،2009، على الرابط: https://bit.ly/2UjRD5F (آخر اطلاع: 2020/03/20)

2- العزاوي مهند،"الإستراتيجية بين المستوى والتطبيق"،مركزالشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، على الرابط، https://bit.ly/2Jl6XZK

3- عبد زيد الوائلي عامر، "صورة الآخر الحضاري 'نقد الاستعلاء في المركزية الغربية'"، **مجلة الاستغراب**، العدد 10، السنة الرابعة،شتاء 2018، على الرابط: https://bit.ly/3amNgMW (آخر اطلاع: 2020/03/19)

4- فريجة أحمد و فريجة لدمية، الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، على الرابط: https://bit.ly/2UCF2tn (آخر اطلاع: 2020/03/20)

5- غريب حكيم، واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة، على الرابط: https://bit.ly/2JjAgeZ (آخر اطلاع: 2020/21).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheat sheaf, 1983،
2. Edward A.Kolodziej, Security and international relations ,Newyork, Cambridge University Press, first edition,2005.
3. Therriy Balzac, Constructuvisme and securitization studies, in cavelty, M.D,& Mauer, V (eds), The Routledge Handbook of security studies, Oxon, Routledge, 2010,.
4. Thorsten Gomez and Thorsten Bonacker, the concept of securitization as tool for analyzing the role of human rights related civil society in Ethno political conflicts, center for conflicts studies, university of Marburg, March2007